

Distr.: General  
24 July 2000  
Arabic  
Original: English

# الجمعية العامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٠

نيويورك، ٥ تموز/يوليه-١ آب/أغسطس ٢٠٠٠

البند ٩ من جدول الأعمال\*\*

تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية  
المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال  
للبلدان والشعوب المستعمرة

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

البند ٢٠ (ج) من القائمة المؤقتة\*

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها  
الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة  
الاقتصادية الخاصة: تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني

تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني

تقرير من الأمين العام

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٢	٣-١	مقدمة - أولاً
٣	٧-٤	المساعدة الإنمائية - ثانياً
٤	٥٤-٨	الخطة الإنمائية الفلسطينية - ثالثاً
٦	٢٦-٢٠	ألف - الهياكل الأساسية وإدارة الموارد الطبيعية
٨	٣٥-٢٧	باء - بناء القدرة المؤسسية
١١	٤٥-٣٦	جيم - الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية
١٤	٥٤-٤٦	دال - القطاعات الإنتاجية
١٧	٥٩-٥٥	رابعاً - الخلاصة
		المرفقات
١٩		الأول - الخطة الإنمائية الفلسطينية: القطاعات ذات الأولوية
٢٠		الثاني - جهاز الأمم المتحدة الإنمائي في الأرض الفلسطينية المحتلة

\* A/55/150

\*\* E/2000/100

## أولا - مقدمة

التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية. وإلى جانب مسؤوليات المنسق الخاص المتعلقة للأرض الفلسطينية المحتلة فإنه مسؤول أيضا الآن عن تنسيق مساعدة الأمم المتحدة الإنمائية المتعلقة بعملية السلام في الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان. وثمة تحد رئيسي لمنظومة الأمم المتحدة في هذه الفترة هو دعم محادثات السلام الراهنة والجهود المبذولة حاليا لإحراز تقدم في العملية السياسية بالبرامج والمشاريع التي ستؤدي إلى التنمية المستدامة الطويلة الأجل. ويقود المنسق الخاص جهود الأمم المتحدة الإنمائية الوثيقة الصلة بصفة خاصة بعملية السلام، بما في ذلك التنبؤ بأسس نمو التعاون الإنمائي وتعزيزها، حسب الحاجة.

٣ - واصل المنسق الخاص طوال الفترة قيد الاستعراض جهوده الرامية إلى الوفاء بولايته، بما في ذلك كفالة تنسيق أفضل بين المؤسسات المعنية في السلطة الفلسطينية ووكالات الأمم المتحدة وكذلك المانحين، ورصد وتوثيق الظروف الاقتصادية والاجتماعية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وقدم أيضا تحليلات دورية عن هذه الأمور وتقارير خاصة عن مسائل معينة وثيقة الصلة بالجهود الإنمائي، مثل العقبات التي تعترض نمو القطاع الخاص والتوقعات المتعلقة بهذا النمو. وقد ركز اجتماع الأمم المتحدة السنوي السادس المشترك بين الوكالات، الذي عقد في مقر المنسق الخاص يومي ١٤ و ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، على مواصلة تعميق التعاون والتفاهم بين وكالات الأمم المتحدة المقيمة وغير المقيمة وممثلي السلطة الفلسطينية. ويجدر بنا بصفة خاصة ذكر التوصيات الرامية إلى تعزيز الشراكات العملية القائمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة بين منظومة الأمم المتحدة والسلطة الفلسطينية ووزاراتها والجهات المانحة الدولية.

١ - هذا التقرير مقدم عملا بقرار الجمعية العامة ١١٦/٥٤ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ المتعلق بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الخامسة والخمسين، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقريراً عن تنفيذ هذا القرار. وهذا التقرير يشمل الفترة من أيار/مايو ١٩٩٩ إلى أيار/مايو ٢٠٠٠، ويقدم تحليلاً للحالة الراهنة للتنمية وللمساعدة الإنمائية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وهو يمثل سرداً لعملية التنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة - بما في ذلك دور الأمم المتحدة فيها - أكثر تفصيلاً من التقارير السابقة عن هذا الموضوع. ويؤمل في أن يساعد هذا التقرير المجتمع الدولي على الاستجابة بفعالية للاحتياجات الحقيقية للشعب في الأرض الفلسطينية المحتلة. وهذا ذو أهمية خاصة نظراً لأن التطورات السياسية المحتملة في العام القادم ستتطلب اهتماماً ودعماً على نطاق واسع لتعزيز التقدم والاستقرار في الأرض الفلسطينية المحتلة وفي المنطقة. وثمة تقرير مستقل أعدته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) عن الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، ولل سكان العرب في الجولان السوري المحتل (A/55/84)، مقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، يتضمن معلومات تفصيلية عن الظروف المعيشية للشعب الفلسطيني.

٢ - في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ أعاد الأمين العام تشكيل ولاية منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة الذي عُيِّن لقبه إلى منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام لدى منظمة

## ثانيا - المساعدة الإنمائية

٥١٣ مليون دولار في عام ١٩٩٧، وإلى ٤٠٩,٢ مليون دولار في عام ١٩٩٨، وإلى ٤١٧,١ مليون دولار في عام ١٩٩٩. ومعظم ما قدم فعلا، وهو أقل قليلا من ٩٠ في المائة، كان في شكل هبات، وكان الباقي في شكل قروض. والبنك الدولي هو أكبر مقرض بين المقرضين الثمانية، فقد قدم نحو ٣٠ في المائة تقريبا من مجموع القروض المصروفة فعلا في عام ١٩٩٩، وأقل قليلا من ٥٨ في المائة خلال الفترة ١٩٩٣-١٩٩٩.

٦ - على الرغم من أن الأرض الفلسطينية المحتلة ما زالت من أكبر متلقي المساعدة الإنمائية الدولية فإنه مع ذلك أمر يدعو إلى القلق أن عدة سنوات ماضية قد شهدت تناقصا مستمرا فيما يعقده المانحون من مبالغ وما يصرفونه منها فعلا. ولا يمكن تحديد عنصر واحد باعتباره السبب الرئيسي في التدهور العام وفي التناقص الكبير فيما قدم فعلا إلى الاستثمار العام. فما يقدمه أي مانح فعلا من أموال يتأثر بظروف عديدة كثيرا منها يخصه هو دون غيره.

٧ - تعدد خطة العمل الثلاثية لعام ١٩٩٩، وهي وثيقة وضعت لتحديد أوجه تفاهم التي تم التوصل إليها بين المانحين على المستوى الدولي والسلطة الفلسطينية وحكومة إسرائيل، الأسباب الأساسية التالية لهذا التدهور، حسبما ذكرها المانحون مرتبة حسب أهميتها: (أ) التحولات السريعة التواتر في عملية السلام وأوجه التأخر في تنفيذ الاتفاقات الموقعة عبر السنين، الأمر الذي أثار جوا من الشك؛ (ب) الانتقال إلى عدد متزايد من مشاريع التنمية الاقتصادية، الأمر الذي ينطوي بالضرورة على إعداد وتقييم وتنسيق مشاريع أكثر تعقدا وأطول أجلا من حيث التنفيذ؛ (ج) صعوبات داخلية في البلدان المانحة أدت إلى تأخرات في عقد المبالغ وصرفها؛ (د) صراعات أو كوارث طبيعية في أجزاء أخرى من العالم تلقي مطالب قوية على موارد المانحين المحدودة؛ (هـ) صعوبات في التوصل إلى توافق في الآراء بين المانحين

٤ - نتيجة للتفاوض الذي ولده توقيع إعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت (A/48/486-S/26560، المرفق) في عام ١٩٩٣ أصبحت الأراضي الفلسطينية المحتلة من أكبر متلقي المساعدة الإنمائية في العالم من حيث نصيب الفرد منها. فقد بلغ متوسط نصيب الفرد سنويا من المبالغ التي قدمها المانحون فعلا نحو ٢٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة خلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٨، باستثناء الفلسطينيين الذين يعيشون في القدس الشرقية. وازداد وجود الأمم المتحدة في الأرض الفلسطينية المحتلة من ثلاث منظمات في عام ١٩٩٣ إلى ١٣ منظمة في عام ١٩٩٩. إلى جانب ١٢ مؤسسة في منظومة الأمم المتحدة تقدم المساعدة التقنية والخبرة الفنية إلى السلطة الفلسطينية.

٥ - وفقا للأرقام التي قدمتها وزارة التخطيط والتعاون الدولي التابعة للسلطة الفلسطينية كان مجموع الأموال التي قدمها ٤٨ مانحا خلال الفترة ١٩٩٣-١٩٩٩ يربو قليلا على ٢,٧٥ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة فقط. وخلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ وصل مجموع المبالغ التي عقدها المانحون إلى ١,٤١ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، ووصلت المبالغ المقدمة فعلا إلى ٩٠٠,٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. واستمر هذا الاتجاه حتى نهاية عام ١٩٩٦ حيث كان مقدار المبالغ المعقودة ٧٨٩,٩ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، وكان مقدار ما قدم فعلا هو ٥١١,٦ مليون دولار. بيد أنه على مدى فترة الثلاث سنوات من ١٩٩٧ و ١٩٩٨ و ١٩٩٩ لوحظ اتجاه تنازلي عام. فقد تناقصت المبالغ المعقودة سنة بعد أخرى، فانخفضت من ٧٨٩,٩ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٦ إلى ٥٤٦,٨ مليون دولار في عام ١٩٩٩. وانخفضت المبالغ المقدمة فعلا من ٥١١,٦ مليون دولار في عام ١٩٩٦ إلى

١٠ - على الرغم من أنه أعدت في البداية خطة مدتها ثلاث سنوات (١٩٩٩-٢٠٠١) باعتبارها ملحقاً لوثيقة عام ١٩٩٧ فقد تقرر أنه يلزم النظر في خطة مدتها خمس سنوات، ووضعت إسقاطات للدعم الجاري عقده. والخطة الإنمائية الفلسطينية للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٣ هي وثيقة شاملة تتألف من الأجزاء التالية:

- التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية (١٩٩٣-١٩٩٨)؛
- إطار على مستوى الاقتصاد الكلي للتخطيط الإنمائي المتوسط الأجل (١٩٩٩-٢٠٠٣)؛
- إطار متعلق بالموارد للخطة الإنمائية الفلسطينية (١٩٩٩-٢٠٠٣)؛
- إطار عام للخطة الإنمائية الفلسطينية (١٩٩٩-٢٠٠٣)؛
- الخطة الإنمائية الفلسطينية: عملية الإعداد؛
- البرنامج الاستثماري للخطة الإنمائية الفلسطينية: الأولويات القطاعية والتنفيذ والمتابعة؛
- برامج ومشاريع الخطة الإنمائية الفلسطينية.

١١ - نظراً لأن دورة التخطيط كانت قد بدأت فعلاً في ذلك الوقت فإن الخطة الإنمائية الفلسطينية هي مزيج من برامج ومشاريع تفصيلية لمدة ثلاث سنوات (٢٠٠٠-٢٠٠١) وإسقاطات مستقبلية لمدة العامين الباقيين (٢٠٠٢-٢٠٠٣). وهذا سيمثل النطاق التخطيطي الأولي المنظور للقطاعات، وسيوفر أساساً لأنشطة التخطيط في الخطة الخماسية الشاملة التالية (٢٠٠٠-٢٠٠٤)، التي ستوافر في منتصف سنة ٢٠٠٠.

١٢ - تمثل الخطة الإنمائية الفلسطينية رغبة السلطة الفلسطينية في التحكم في عملاتها الإنمائية وقدرتها على

والفلسطينيين أصحاب المصلحة؛ (و) الصعوبات الطبيعية التي يواجهها نظام الحكم الفلسطيني باعتباره نظاماً ناشئاً؛ (ز) التدابير الإسرائيلية المعقدة التي تنظم التصاريح المتعلقة بالطرق ومشاريع المياه وإنشاء المناطق الصناعية المتكاملة وتخطيط المدن.

### ثالثاً - الخطة الإنمائية الفلسطينية

٨ - قدمت السلطة الفلسطينية الخطة الإنمائية الفلسطينية للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠، وهي حطتها الثلاثية الدورية الأولى للاستثمار الرأسمالي، في اجتماع الفريق الاستشاري المعقود في باريس يومي ١٤ و ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. وحددت الخطة الإنمائية الفلسطينية أهداف عملية التنمية الفلسطينية واستراتيجياتها وخططها وسياساتها والعقبات التي تعترضها. وعدلت الوثيقة المحالات البرنامجية والمشاريع التي تعتبرها السلطة الفلسطينية ذات أولوية عليا للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية. وبلغت القيمة الإجمالية للمشاريع المدرجة في الخطة الإنمائية الفلسطينية، التي وصل عددها إلى أكثر من ٦٠٠ والتي قسمت إلى أربعة قطاعات ذات أولوية، نحو ٣,٥ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، أي نحو ١,٢ بليون دولار سنوياً.

٩ - تلا توقيع مذكرة نهر واي في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ اجتماع "وزاري" عقد في واشنطن العاصمة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، احتفالاً بالتعهد الذي مدته ٥ سنوات الذي قدمته الجهات المانحة الدولية في عام ١٩٩٣ بدعم احتياجات الشعب الفلسطيني وجهوده الإنمائية. وقدم في ذلك الاجتماع تعهد جديد للسنوات الخمس التالية بتقديم منح تبلغ قيمتها ٣,٣ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لمواصلة دعم الجهود الإنمائية في الأرض الفلسطينية.

١٤ - تطلب التصدي للمشاكل والقيود التي تواجه عملية التنمية الفلسطينية والتغلب عليها تحديد أهداف وغايات واضحة، ورسم سياسات لاتباعها على المستويات الوطنية والقطاعية ودون القطاعية وكذلك من خلال الوزارات والمؤسسات المختلفة. كما تتطلب العملية تحديد الأولويات التي يجب التركيز عليها لمواجهة ما يعترض سبيل عملية التنمية من تحديات بأكثر الطرق فعالية. ونظرا للصعوبات والقيود التي تواجه حاليا تأمل السلطة الفلسطينية في تحقيق الأهداف الرئيسية الأربعة التالية خلال الحيز الزمني للخطة الإنمائية الخماسية الراهنة: النمو الاقتصادي وتوليد فرص العمل؛ وإنعاش وتنمية المناطق الريفية؛ وتحسين الظروف الاجتماعية/تنمية الموارد البشرية؛ وتطوير المؤسسات المالية ورسم سياسات أكثر فعالية على مستوى الاقتصاد الكلي.

١٥ - وضعت الخطة الإنمائية الفلسطينية عن طريق عملية تخطيط تفصيلية بقيادة وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وشاركت فيها جميع القطاعات والوزارات وشبكة نشطة من مراكز التنسيق. وتتلقى السلطة الفلسطينية مساعدات من عدة شركاء دوليين، من بينهم منظومة الأمم المتحدة. فيقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسات بريتون وودز دعما واسع النطاق، بما في ذلك على مستوى الاقتصاد الكلي، إلى السلطة الفلسطينية ولا سيما وزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة المالية. ويقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مستشارين تقنيين ودعما مؤسسيا لفترات طويلة. ويقوم البنك الدولي حاليا باتباع منهجية إطاره الإنمائي الشامل لدعم التخطيط الاستراتيجي في عدة قطاعات.

١٦ - قدم ما يربو على ٢٥ كيانا تابعا للأمم المتحدة مساعدات إنمائية خلال السنة الماضية. ووفقا لطلب السلطة الفلسطينية وجهت المساعدة إلى المجالات التالية: الدعوة وزيادة الوعي وتقديم المشورة بشأن السياسات والاستراتيجية والتخطيط والبرمجة ونقل الخبرة الفنية ودروس من البلدان

ذلك، ووزارة التخطيط والتعاون التقني هي هيئتها الرئيسية المسؤولة عن التخطيط، والخطة هي خطوة إلى الأمام في غاية الأهمية من حيث القدرة الفلسطينية على التخطيط الإنمائي. وأمام المجتمع الدولي الآن فرصة أكبر للاستجابة لهذه الجهود بطريقة بناءة بنفس القدر، مع الاستناد في مساعدته وتدخلاته إلى الاحتياجات الحقيقية وإلى استراتيجيات محددة ومبينة بدقة من جانب السلطة الفلسطينية. وهذا سوف يتيح لعملية التنمية الفلسطينية أن تنتقل إلى التطوير الرشيد المترابط على أساس حقائق الواقع الحالي. وقد عززت الخطة الإنمائية الفلسطينية هذا العام بنشر خطة عمل سنة ٢٠٠٠. وتمثل هذه الوثيقة خطوة أخرى نحو ترشيد عملية التنمية، حيث أنها تحدد أولويات داخل أولويات السنة الحالية. وسوف تفوق الاحتياجات الموارد في مجال التنمية الفلسطينية لسنوات عديدة قادمة. وقد وضعت الخطة الإنمائية الفلسطينية هذه وخطة العمل المرفقة بها حتى يتسنى التركيز على المجالات الإنمائية ذات الأولوية ولزيادة التنسيق ولتحقيق تغطية جغرافية مترابطة، وفقا للاستراتيجيات التي أعدت في إطار الموارد المتاحة.

١٣ - حددت في الخطة الإنمائية الفلسطينية التحديات الخارجية والداخلية التي تواجه عملية التنمية. وتتضمن القيود الخارجية انعدام حرية التنقل بين الضفة الغربية وغزة، وعدم وجود ميناء بحري عامل، وعدم وجود مطار حتى وقت قريب، والحواجز غير الجمركية، والقيود المفروضة على حرية التنقل والتوظيف، والقيود المفروضة على الاستيراد والتصدير. كما تبرز الخطة الإنمائية الفلسطينية عدم وجود موارد طبيعية والهياكل الأساسية المهملة وتمثل الامكانيات المحدودة للإدارة النامية أكبر التحديات المحلية. وتراعي الخطة الإنمائية، الفلسطينية هذه القيود وتقدم استراتيجيات بديلة في حالة استمرار أو تفاقم قيود معينة.

الإثمائي خبرته الفنية في المساعدة على تحسين قدرة السلطة الفلسطينية وأساليبها للتخطيط وللمساعدة على تقدير الاحتياجات غير الملباة.

١٨ - بلغ مجموع الأموال اللازمة في عام ١٩٩٩ للخطّة الإنمائية الفلسطينية ٧٢٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. ووصل المجموع العام للمبالغ المعقودة للأنشطة الإنمائية في سنة ١٩٩٩، ٥٤٦,٨ مليون دولار، بعد أن كان ٦٦٥,٩ مليون دولار في عام ١٩٩٨، وهذا يمثل انخفاضاً قدره ١٧٣,٢ مليون دولار. وبلغ مجموع ما قدم فعلاً ٤١٧,١ مليون دولار في الربع الأخير من عام ١٩٩٩. ومثل مجموع ما قدم فعلاً نحو ٥٨ في المائة من الاحتياجات المحددة في الخطّة الإنمائية الفلسطينية. وكان توزيع مجموع المبالغ المقدمة حسب الفئة كما يلي: الاستثمار العام ٤٦ في المائة؛ والمساعدة التقنية ٢٥ في المائة؛ وتنمية الاستثمار الخاص ٧ في المائة؛ والمساهمات العينية ٣ في المائة؛ والمعدات ٢ في المائة؛ ودعم الميزانية ١ في المائة؛ وتوليد فرص العمل ١ في المائة. وهذا يبين التحول الواضح من الحاجة إلى دعم الميزانية إلى تنمية المشاريع الإنمائية. ويؤمل في أن يؤدي زيادة فهم المانحين للخطّة الإنمائية الفلسطينية في المستقبل إلى تقديم مساعدة إنمائية أوسع نطاقاً وأنسب استهدافاً.

١٩ - لمعالجة هذه الأولويات بطريقة منهجية سعت السلطة الفلسطينية إلى التعبير عن الاحتياجات العامة بالأولويات القطاعية العريضة الأربع التي ظلت كما كانت عليه في الخطّة الإنمائية الفلسطينية الأولى.

#### ألف - الهياكل الأساسية وإدارة الموارد الطبيعية

٢٠ - يتضمن هذا القطاع المياه والإصحاح والإسكان والطرق والنقل والموانئ والمطارات وغيرها من مشاريع الهياكل الأساسية العامة. وتدعم الهياكل الأساسية وما يتصل بها من خدمات التنمية في جميع القطاعات، ولها تأثير مهم في

النامية وحشد الموارد وتيسير التنسيق وتمويل المشاريع الإنمائية وتنفيذها.

١٧ - قدم عدد كبير من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة إلى السلطة الفلسطينية خبرة فنية لمساعدتها فيما يتعلق بالسياسات والاستراتيجيات القطاعية وتقدير الاحتياجات ووضع البرامج. ووضعت خطط قطاعية للصحة والتعليم والزراعة. وساعدت الخبرة الفنية لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة مع الدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتمويل الوارد من حكومة هولندا وزارة الزراعة فيما يتعلق بخطة للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥. وأسهمت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في الخطّة التعليمية القطاعية وطلب منها تقديم مزيد من الدعم. وبالنسبة إلى الصحة قدمت عدة وكالات، من بينها منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وصندوق الأمم المتحدة للسكان الدعم بوجه عام أو في مجالات متخصصة. وأثر تعاون اليونسيف مع السلطة الفلسطينية على وضع برنامجها الجديد للشعب الفلسطيني في سياسات السلطة الفلسطينية وبرامجها. ويقوم صندوق الأمم المتحدة للسكان حالياً بإعداد تقديره لعدد سكان البلد مع السلطة الفلسطينية، بوصفه خطوة أولية رئيسية من أجل تعاون البرنامج المقبل. وهذه العملية هي جزء متمم لما تقوم به السلطة الفلسطينية من تخطيط ورسم للسياسات. وقدمت منظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) مشورة بشأن استراتيجية تنمية المشاريع وفرص العمل. وقدم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومركز التجارة الدولية مشورة بشأن المسائل التجارية. وقدمت منظمة الطيران المدني الدولي مشورة بشأن تنمية الطيران المدني، وطلبت السلطة الفلسطينية مؤخرًا من المنظمة البحرية الدولية المساعدة على التخطيط للميناء الجديد في غزة. ولذا فقد استخدم جهاز الأمم المتحدة

بتكلفة إجمالية قدرها ٢٥٠,٢ مليون دولار. وتبلغ تكاليف مشاريع النقل والمشاريع الوطنية ٧٦,٣ مليون دولار و ٣٣,٨ مليون دولار على التوالي. ويبلغ مجموع ميزانيات القطاعات الفرعية الستة المتبقية نحو ٥٦ مليون دولار.

٢٣ - وفي القطاع الفرعي للمياه والإصحاح، بلغ إجمالي ما قدم فعلا في عام ١٩٩٩، ١١١,٧ مليون دولار. وبلغ مجموع ما قدم لمشاريع النقل نحو ١٨ مليون دولار ولجميع القطاعات الفرعية الأخرى نحو ٣١ مليون دولار، وبذلك وصل مجموع ما قدم لهذا القطاع في عام ١٩٩٩، ١٦٠,٧ مليون دولار. ونتيجة لذلك، لم يلب سوى ٣٨ في المائة من الاحتياجات التي حددت في الخطة الإنمائية الفلسطينية، وهذا ما يمثل عقبة كأداء أمام إحراز تقدم في تنمية الأرض الفلسطينية المحتلة.

٢٤ - وخلال فترة الإبلاغ، كانت ١١ وكالة من وكالات الأمم المتحدة نشطة في قطاع إدارة الهياكل الأساسية والموارد. وأكبر الوكالات إسهاما في هذا القطاع هي البرنامج الإنمائي ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وكانت هاتان الوكالتان نشطتين في القطاع الفرعي للمياه والإصحاح ذي الأولوية. وبدأ البرنامج الإنمائي العمل في شبكة لمياه الصرف الصحي لمنطقة خان يونس في غزة وأحرز تقدما كبيرا في شبكة مياه أريحا. وفي الوقت ذاته، قامت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى بخدمات الصحة البيئية التابعة (الأونروا) بإجراء تحسينات في شبكات الصرف الصحي والصرف والإمداد بالمياه لسكان مخيمات اللاجئين في إطار برنامجها لتنفيذ السلام. كما كانت منظمة الصحة العالمية نشطة في هذا القطاع الفرعي، بمساهمة من مكتب المساعدة الإنسانية التابع للجنة الأوروبية، مما أتاح إمكانية تنفيذ

التصور الشعبي لصعوبة التحسن في ظروف المعيشة. ونصف مجموع ميزانية الخطة الإنمائية الفلسطينية (٤٨ في المائة) مخصص لهذا القطاع الخطة الإنمائية الفلسطينية وهي خمس سنوات. وما زالت الهياكل الأساسية من بين القطاعات ذات الأولوية العليا لأن سنوات من الإهمال خلال فترة احتلال الأرض الفلسطينية قد خلفت نظاما متداعيا. وعلى الرغم من التقدم الكبير المحرز في هذا القطاع فإنه ما زالت هناك أوجه نقص خطيرة في عدد من المجالات. وقد حددت الخطة الإنمائية الفلسطينية المياه ومياه الصرف بوصفهما الأولوية الأولى في هذا القطاع، وهي تكرر نحو ٤٤ في المائة من ميزانية القطاع لهذه المجالات.

٢١ - وبالنظر إلى ازدياد أهمية النقل الطرقي زيادة كبيرة على مدى السنوات القليلة الماضية وفي ضوء الحالة السيئة جدا للطرق في الأرض الفلسطينية المحتلة، يجري إيلاء أولوية عالية في الخطة الإنمائية الفلسطينية لبرامج بناء الطرق وتوسيعها وإصلاحها. وهذا القطاع الفرعي لا يحصل على أي دعم مالي يذكر من مجتمع المانحين الدوليين. وفي القطاع الفرعي الذي يأتي في المرتبة الثالثة من حيث الأولوية، وهو قطاع الطاقة، يتركز الاهتمام بالدرجة الأولى على المناطق الريفية التي لا تصلها الكهرباء. والتخلص من النفايات الصلبة، وهو قطاع فرعي آخر ذو أولوية، ممول أيضا تمويلًا ناقصا بدرجة كبيرة. وفي القطاع الفرعي للمشاريع الاستراتيجية والوطنية، انصب التركيز على الميناء والمطار والمرور الآمن، وهي تمثل أولويات على الصعيد الوطني.

٢٢ - ومجموع الميزانية للقطاع بأكمله لعام ١٩٩٩ يبلغ ٤١٦,٣ دولار من ملايين دولارات الولايات المتحدة. ويعتبر القطاع الفرعي للمياه والإصحاح هو أكثر القطاعات الفرعية ذات الأولوية إلحاحا في هذا القطاع. وتورد الخطة الإنمائية الفلسطينية ٢٠ مشروعا لهذا القطاع الفرعي، تغطي مجالات الإمداد بالمياه، والصرف الصحي، والموارد المائية،

يخص المياه والإصحاح ١٧ مشروعا، والنقل (الطرق أساسا) ٢٣ مشروعا، والأنشطة الأخرى في هذا القطاع سبعة مشاريع. ويلزم بذل جهود منسقة لتحسين تغطية الاحتياجات من الموارد لهذا القطاع، الذي يعتبر قطاعا أساسيا لنوعية الحياة عموما للسكان الفلسطينيين.

### باء - بناء القدرة المؤسسية

٢٧ - ما برح بناء القدرة المؤسسية يمثل أهمية محورية منذ خروج السلطة الفلسطينية إلى حيز الوجود واضطلاعها بالمسؤولية عن القطاع العام، الذي يخدم نحو ٣ ملايين شخص. ويتمثل الهدف من هذا القطاع في تعزيز القدرة التنظيمية الإدارية للوزارات الفلسطينية والمؤسسات العامة العديدة ووضع الإطار القانوني والتنظيمي الذي ستضطلع الهيئات التنفيذية والتشريعية والقضائية التابعة للسلطة الفلسطينية من خلاله بمسؤولياتها. ويخصص نحو ٩ في المائة من مجموع ميزانية الخطة الإنمائية الفلسطينية لهذا القطاع.

٢٨ - والمجال ذو الأولوية في هذا القطاع هو تطوير المؤسسات. وتشدد الخطة الإنمائية الفلسطينية على ضرورة التخلي عن الاعتماد على الخبرة الأجنبية في تحديد المسائل المتعلقة بالتنمية وحلها من أجل تعزيز الاستدامة في التخطيط الإنمائي والأداء اليومي. ويجري تشجيع المساعدات التقنية لرفع قدرة موظفي الخدمة المدنية للسلطة الفلسطينية ومؤسساتهم. ولذلك، تولى أولوية للتدريب وتعزيز المؤسسات بنطاق من المعدات اللازمة لتشغيلها تشغيلاً فعالاً وبرامج المساعدة التقنية التي تعمل بالتوازي مع البرامج المماثلة التي تضطلع بها السلطة الفلسطينية لضمان نشر المعارف والخبرة الفنية.

٢٩ - وتشمل الأولويات الأخرى في هذا القطاع تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي وتطوير الديمقراطية. ويعد تعزيز البيئة والنظم القانونية والتنظيمية عاملاً رئيسياً في تشجيع نمو

مشروع يهدف إلى إصلاح وحماية مصادر المياه الحالية (الينابيع والآبار).

٢٥ - وتشمل مساهمات البرنامج الإنمائي الأخرى في هذا القطاع المحافظة على البيئة كجزء من جهد إقليمي للمحافظة على التنوع الزراعي - البيولوجي وإصلاح أراضي المراعي المتدهورة. كما كانت الأونروا نشطة في تحسين شبكة التخلص من النفايات الصلبة، وفي إصلاح أماكن الإيواء في مخيمات اللاجئين. وما برح الصندوق الدولي للتنمية الزراعية يضطلع بأنشطة في مجال المياه والري والموارد الطبيعية من خلال مشروع عين السلطان للري وبرنامج إدارة الموارد الطبيعية القائم على المشاركة. وتشارك الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا القطاع من خلال مشاريع تستهدف تعزيز الهياكل الأساسية للعلم والتكنولوجيا والهياكل الأساسية للسلامة الإشعاعية. ويقوم حالياً الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية بتنفيذ أنشطة تتصل بإنشاء وحدة للتحكم في البث في وزارة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية، وعن طريق توفير العناصر اللازمة لتشغيل وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا). وشملت أنشطة متطوعي الأمم المتحدة تقديم المساعدة في مجال التخطيط الحضري لإعداد خطط تفصيلية لمناطق بيت لحم وبيت جالا وبيت ساحور. وشملت مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة رعاية اشتراك ممثلي السلطة الفلسطينية في ست حلقات عمل إقليمية بشأن القضايا البيئية. وفي إطار القطاع الفرعي للمشاريع الوطنية، تقوم المنظمة البحرية الدولية حالياً بتقديم مساعدة تقنية لإنشاء إدارة بحرية لمشروع السلطة الفلسطينية. وأعد الاتحاد البريدي العالمي مشروعاً لتطوير النظام البريدي الفلسطيني، وهو بانتظار التمويل.

٢٦ - وتنص خطة العمل لعام ٢٠٠٠ على ترتيب المشاريع المزمع الاضطلاع بها في السنة وفقاً للأولوية الوطنية. ومن بين المشاريع الخمسين التي على قمة القائمة،



والسياسة المتعلقة بتحقيق المساواة بين الجنسين مع المجلس التشريعي الفلسطيني. كما شملت الأنشطة التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي العمل على نحو وثيق مع وزارة العدل ووزارة المالية، من بين جهات أخرى. وعكفت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على تقديم مساعدات مادية وتقنية من أجل تعزيز المؤسسات التي يتصل عملها بسيادة القانون بصفة عامة وحقوق الإنسان بصفة خاصة. وما برح صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية يعملان سويا على تعزيز القدرات الفنية وقدرة الموارد البشرية لوزارة الصحة، والمنظمات غير الحكومية، وقطاع الرعاية الصحية الأولية في مجال الصحة الإنجابية. وشمل ذلك وضع مبادئ توجيهية وبروتوكول لخدمات الصحة الإنجابية، وتدريب الأطباء والمرضات ورفع الوعي. وما برحت أيضا منظمة الصحة العالمية تقدم مساعدات تقنية وتدريب بالاشتراك مع وزارة الصحة لمراقبة نوعية المياه ومكافحة الأمراض (برنامج مكافحة حمى المكورات الماطية). وقدمت الأونروا نطاقا واسعا من المساعدات التدريبية والتقنية إلى وزارة الصحة والمنظمات غير الحكومية المحلية. وما برح صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة يعمل مع المنظمات غير الحكومية والجهات المانحة لتطوير قطاع دور المرأة في التنمية/دور نوع الجنس في التنمية، كما اضطلع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار)، والأونكتاد، والبرنامج الإنمائي ببرنامج تدريبي مشترك في مجال الدبلوماسية التجارية الدولية.

٣٢ - ويهدف برنامج منظمة العمل الدولية للتعاون التقني إلى بناء القدرات البشرية والمؤسسية لمختلف المؤسسات في ميادين اختصاصه، مثل الغرفة التجارية ووزارة العمل، من بين جهات أخرى. كما كان مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات نشطا في ثلاثة مجالات ذات أولوية من خلال

الاقتصاد بقيادة القطاع الخاص، مع العمل أيضا على تشجيع مواصلة الدعم من جانب المانحين. ويعتبر وضع إطار قانوني وتنظيمي ملائم ومتسم بالشفافية أمرا بالغ الأهمية لكي يتسنى للمؤسسات أن تعمل بكفاءة. وبالإضافة إلى ذلك، تؤكد الخطة الإنمائية الفلسطينية على ضرورة إنشاء حكومة ديمقراطية مستقرة. وهي تدعو إلى نشر العناصر الأساسية للديمقراطية على نطاق واسع وبناء أسس للمحافظة على استدامتها.

٣٠ - وبالرغم من أنه قطعت التزامات تبلغ نحو ١٠٠ مليون دولار لتطوير المؤسسات، فإن ما دُفع فعلا بلغ ٣٧,٦ مليون دولار، يكاد يصل إلى مبلغ الـ ٤١ مليون دولار الذي رُصد في الميزانية لهذا القطاع الفرعي في الخطة الإنمائية الفلسطينية لعام ١٩٩٩. كما غطيت إلى حد كبير نفقات مجال تطوير الديمقراطية، حيث بلغت المدفوعات نحو ٧ ملايين دولار. إلا أن المدفوعات في القطاعين الفرعيين المتعلقين بالإطار القانوني والتنظيمي وبالشرطة بلغت ٣ ملايين دولار ومليون دولار فقط على التوالي.

٣١ - ومن خلال الخطة الرئيسية الشاملة للعمليات المتعلقة بالأطفال والنساء الفلسطينيين، المشتركة بين اليونيسيف والسلطة الفلسطينية، قامت اليونيسيف بتنفيذ عدد كبير من أنشطة بناء القدرات والمساعدة التقنية، بما في ذلك توفير التدريب و/أو الدعم المادي لوزارات الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية والعدل، والمنظمات غير الحكومية المحلية، وجامعة القدس، وجهات أخرى. وغطى التدريب مجالات صحة الطفل ونماء الطفل ورعاية الوالدين لأطفالهم والتعليم وميثاق حقوق الطفل الفلسطيني، واتفاقية حقوق الطفل. ويشارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقديم المساعدة التقنية/بناء القدرات على عدة مستويات، بما في ذلك في مجال تخفيف حدة الفقر مع وزارة التخطيط، والمسائل المتعلقة بالمعوقين مع وزارة الصحة، والقانون

الدولية للمخدرات تدريباً للشرطة الفلسطينية. وتقدم المفوضية التدريب أساساً في مجالي حقوق الإنسان وسيادة القانون، في حين يقدم برنامج مراقبة المخدرات تدريباً في مجال إنفاذ القانون فيما يتعلق بمراقبة المخدرات. ويدعم مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص أعمال التنسيق والمساعدة من المانحين لإنشاء أكاديمية للشرطة، مع مساهمة حكومة الدانمرك في تقاسم التكاليف. وبناء على طلب من السلطة الفلسطينية، وضعت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية مقترحات لأربعة مشاريع تتعلق بتقديم مساعدات تقنية في مجالات إدارة النفقات العامة، وإدارة المعونة، وإدارة الإيرادات ويجري حالياً التماس التمويل لهذه المشاريع.

٣٤ - وفي مجالي تطوير المؤسسات وتنمية الديمقراطية، غطيت إلى حد بعيد في عام ١٩٩٩ الاحتياجات التمويلية اللازمة للخطة الإنمائية الفلسطينية. إلا أن التحليل الأولي يشير إلى أن المدفوعات الفعلية لم تكن متماشية مع الخطة الإنمائية الفلسطينية. ففي حين كان ثلث مبلغ الـ ٤١,٣ مليون دولار المدرج في الميزانية في الخطة الإنمائية الفلسطينية لتطوير المؤسسات مخصصاً لمشاريع المباني العامة فقط. صرف جزء ضئيل من مبلغ الـ ٣٧,٦ مليون دولار لهذا الغرض. وفي المجالين المهمين الآخرين المتعلقين بالإطار القانوني والتنظيمي وبالشرطة، كانت الأموال أقل كثيراً من الاحتياجات المطلوبة في عام ١٩٩٩. وبالنظر إلى أهمية هذين القطاعين الفرعيين في هذه المرحلة من عملية التنمية، ينبغي أن تُعتبر تلك المجالات مجالات ذات أولوية في عام ٢٠٠٠. وقد قدمت كل وكالات الأمم المتحدة تقريراً مساعدات تقنية من نوع ما لتطوير المؤسسات، بما يتسق مع أولوية السلطة الفلسطينية المتعلقة بتدريب الخبرة المحلية وبناءها بصورة متعمقة. وبدل العدد الكبير من الوكالات العاملة في هذا القطاع الفرعي على أن هناك حاجة ملحة إلى زيادة فعالية التنسيق لكي تتمكن السلطة الفلسطينية وجميع

ما يقدمه من مساعدات متعددة القطاعات لمراقبة المخدرات إلى مشروع السلطة الفلسطينية: الإطار القانوني والمؤسسي المتعلق بمراقبة المخدرات، وبناء القدرات بين وكالات إنفاذ القانون، وبناء القدرات في قطاع الشؤون الاجتماعية والقطاع الصحي. وقدم متطوعو الأمم المتحدة مساعدات تقنية في التخطيط الحضري إلى عدد من البلديات المختلفة، وقدم الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية تدريباً للمهندسين والفنيين من وزارة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية وإلى موظفي "وفا". وتقوم منظمة الأغذية والزراعة حالياً بتنفيذ مشروع لبناء القدرات في مجالي تحليل وتخطيط السياسة الزراعية. وتضطلع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الوقت الحالي بمشروعين لتنمية الموارد البشرية والقوى العاملة. وشملت أنشطة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الاضطلاع بأنشطة تدريبية واستشارية في انتاج الاحصاءات واستخدامها ونشرها، وبخاصة الاحصاءات المتصلة بالجنسين، وبرنامج تدريبية نُظمت للسلطات النقدية الفلسطينية ولوحدة التخطيط الفلسطينية، وتقديم المساعدة إلى وزير الشؤون الاجتماعية في إعداد تقرير عن النهوض بالمرأة في الأرض الفلسطينية المحتلة.

٣٣ - وكانت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان نشطة جداً في مواصلة دعمها للسلطة الفلسطينية في إعداد تشريع بشأن حقوق الإنسان وفي عملها من أجل إنشاء خطة عمل وطنية بشأن حقوق الإنسان. ويعمل البرنامج الإنمائي مع وحدة المرأة التابعة للمجلس التشريعي الفلسطيني لوضع القضايا المتعلقة بتحقيق المساواة بين الجنسين على رأس الاهتمامات التشريعية. كما يقوم البرنامج بدعم وزارة العدل وتمويل إنتاج مجلة قانونية. وتقوم المنظمة البحرية الدولية بمساعدة إدارة النقل في غزة في وضع مشروع تشريع للنقل البحري. وقدم كل من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة

المشكلتان الأساسيتان اللتان تواجه نظام التعليم، وبخاصة في ضوء زيادة عدد الطلاب بنسبة ستة في المائة سنويا. وما زال ٨٠ في المائة من المدارس في غزة و ٢٠ في المائة في الضفة الغربية تعمل في نوبات مزدوجة، بل وفي نوبات ثلاثية في غزة في بعض الحالات. ولذلك فإن بناء مدارس جديدة يعتبر أمرا ضروريا لكي يتسنى زيادة عدد ساعات المدرسة لكل تلميذ ولتخفيض حجم الفصول. وعلى مدى السنوات الثلاث الأولى من الخطة الإنمائية الفلسطينية، خصّصت نسبة ٥٣ في المائة تقريبا (١١٧ مليون دولار) من ميزانية القطاع الفرعي للتعليم الابتدائي والثانوي لإصلاح الهياكل الأساسية أو إنشاء هياكل أساسية جديدة، وذلك باستثناء التعليم الثانوي المهني. وتشمل العناصر الأخرى التي تعتبر مهمة لرفع مستوى التعليم توفير المعدات والمرافق، فضلا عن بناء القدرات من خلال تدريب المعلمين وتطوير المناهج.

٣٨ - والأولوية الثانية في هذا القطاع هي الصحة. وعلى عكس التعليم، يمكن للقطاع الخاص أن يوفر الكثير من أشكال الخدمات الصحية. لذلك فإن الأولوية في هذا القطاع الفرعي تُركز على الرعاية الصحية الأولية لضمان توفير الخدمات الأساسية لجميع المجتمعات المحلية في جميع المحافظات، مع التركيز على الوصول إلى المجتمعات المحلية النائية والريفية. والقطاع الفرعي الذي يأتي في المرتبة الثالثة من حيث الأولوية هو مخيمات اللاجئين. ويقطن في مخيمات اللاجئين ٥٩٠.٠٠٠ من الفلسطينيين الذين هم بحاجة إلى مساعدات كبيرة. ويتطلب الاكتظاظ الشديد وسوء حالة المرافق الصحية والظروف الصحية في معظم المخيمات إجراء تحسينات وإصلاحات مكثفة بصورة عاجلة. أما القطاع الفرعي الذي تأتي أولويته في المرتبة الرابعة فيشمل المحتجزين والمحتجزين السابقين. وتترك السلطة الفلسطينية أهمية تقديم المساعدة إلى العدد الكبير من السجناء السابقين وأسرههم وإدماجهم في المجتمع. ويعاني الكثير منهم من مشاكل بدنية

الوكالات المعنية من الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من مختلف الأنشطة التي يجري الاضطلاع بها.

٣٥ - ووفقا لخطة العمل لعام ٢٠٠٠ واتساقا مع العجز السالف الذكر، تتضمن المشاريع ذات الأولوية، أولا وقبل كل شيء، مجموعة من مشاريع تشييد المباني. وبالإضافة إلى ذلك، يجري التركيز على المزيد من مشاريع بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية. وتصل ميزانية الخطة الإنمائية الفلسطينية لهذا القطاع الفرعي بأسره في عام ٢٠٠٠ إلى ٥١ مليون دولار. ومن ثم، فإن تطوير المؤسسات ما زال يمثل أولوية في عام ٢٠٠٠ لمواصلة زخم المساعدة التقنية المقدمة حتى الآن ولتحقيق تقدم في تشييد وإصلاح المباني العامة اللازمة. وبسبب الحاجة إلى تدعيم المؤسسات التي تيسر إعمال سيادة القانون وتعزيز الإطار التنظيمي في عام ١٩٩٩، ونظرا لأن الموارد اللازمة لهذين المجالين تزيد زيادة كبيرة في عام ٢٠٠٠، فإنهما ما زالا أيضا يشكلان أولوية، ولا سيما بالنظر إلى أهمية الإطار القانوني والتنظيمي اللازم لدعم الهياكل المؤسسية التي يجري إنشاؤها حاليا.

### جيم - الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية

٣٦ - يتراوح هذا القطاع تراوحا كبيرا، حيث يغطي قطاعات فرعية بالغة الأهمية مثل الصحة والتعليم والإسكان والرعاية الاجتماعية والمرأة وحقوق الإنسان. وتعمل معظم وكالات الأمم المتحدة في مجال واحد على الأقل داخل هذا القطاع. وأهمية مختلف القطاعات الفرعية ليست بحاجة إلى تأكيد، حيث أنها تعتبر ضرورية لتحقيق التنمية والديمقراطية والاستقرار. ويخصص نحو ٢٥ في المائة من ميزانية الخطة الإنمائية الفلسطينية لهذا القطاع على مدى فترة الخمس سنوات.

٣٧ - وتعتبر السلطة الفلسطينية أن التعليم له الأولوية العليا في هذا القطاع. ويعد تدهور المرافق وعدم كفايتها هما

مبلغ ٤ ملايين دولار على المساعدة الإنسانية، أي ما يقرب من مليون دولار لكل من المحتجزين والمحتجزين السابقين والشباب والمرأة. ولا تتوافر حالياً بيانات عن المبالغ المقدمة فعلاً لمجالات حقوق الإنسان أو اللاجئين أو الثقافة. وبذلك بلغ مجموع ما قدم فعلاً لهذا القطاع نحو ٧٦,٧ مليون دولار.

٤٠ - وفي القطاع الفرعي للتعليم، استوعبت المدارس الابتدائية والثانوية التابعة للأونروا وعددها ٢٦٤ مدرسة ٢٥٨ ٢٢٣ تلميذاً في العام الدراسي ١٩٩٩-٢٠٠٠، بزيادة قدرها ٤٢٢ ١١ تلميذاً عن السنة السابقة. وبالرغم من أنه تم الاضطرار ببعض أعمال البناء والتحسين فيما يتعلق بمدارس الأونروا، فإن الافتقار إلى الأموال وعدم توفر مواقع لبناء المدارس أدى إلى أن الكثير من المدارس ما زالت توجد في أماكن مستأجرة غير مرضية وتعاني من الاكتظاظ الشديد ونقص المرافق التعليمية. وتتولى الأونروا أيضاً تشغيل أربعة مراكز للتدريب المهني والتقني، يلتحق بها ما مجموعه ٣٦ ٢ من المتدربين. وقدمت منح دراسية على أساس الجدارة إلى ٢٥٣ من الطلاب اللاجئين إلى الجامعات في المنطقة. وقدمت اليونيسيف، ضمن الأنشطة المختلفة التي تضطلع بها، مساعدات تقنية إلى وزارة التعليم لوضع الخطة التعليمية الخمسية لفلسطين، وكذلك للاضطرار بأنشطة في مجالات أخرى. وترأست منظمة العمل الدولية مشروعاً لإنشاء مركز الشيخ خليفة للتأهيل المهني للمعوقين. وما برح برنامج مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لصالح الشعب الفلسطيني التابع لليونسكو يضطلع بنطاق من أنشطة التأهيل والمساعدة التقنية المتصلة بنظام التعليم، بما في ذلك إنشاء مركز تطوير المناهج، ومشاريع إصلاح المدارس، وتوفير مواد تعليمية، وتحليل سياسات الخطة الخمسية لوزارة التعليم.

٤١ - وفي مجال الصحة، ما برحت منظمة الصحة العالمية تعمل على نحو وثيق مع وزارة الصحة على عدة مستويات،

وعقلية واقتصادية حتى بعد سنوات من إطلاق سراحهم. ويحتاج الكثير منهم إلى رعاية وتدريب ومساعدة متخصصة لتيسير إدماجهم في المجتمع. لذلك يخصص لهذا القطاع الفرعي نحو ٢ في المائة من ميزانية هذا القطاع على مدى فترة الخمس سنوات.

٣٩ - وتركز الخطة الإنمائية الفلسطينية بوضوح على الحاجة الماسة إلى دعم التعليم. ومن مجموع المبلغ المخصص لهذا القطاع وهو ١٤٤,٥ مليون دولار، اعتمدت الخطة الإنمائية الفلسطينية في الميزانية مبلغ ٦٢ مليون دولار تقريباً للتعليم في عام ١٩٩٩، يخصص الجزء الأكبر منه (نحو ٧٠ في المائة) لبناء مدارس جديدة أو إصلاح المدارس القائمة، ويذهب الباقي إلى بناء القدرات التعليمية والتدريب المهني. وفي عام ١٩٩٩، صرف ٣٤,٩ مليون دولار على القطاع الفرعي للتعليم. وأنفق نحو ٢٠,٥ مليون دولار على بناء المدارس أو إصلاحها، في حين غطى المبلغ المتبقي أساساً مشاريع المساعدة التقنية. وتمثل الصحة الأولوية الرئيسية الأخرى في هذا القطاع، حيث رصدت لها الخطة الإنمائية الفلسطينية في الميزانية مبلغ ٣٨,٣ مليون دولار لعام ١٩٩٩. ووجه الجزء الأكبر من هذه الميزانية نحو بناء المستوصفات والمستشفيات، في حين خصص ربع الميزانية لبناء القدرات في المجال الصحي. وصرف في القطاع الفرعي للصحة مبلغ ٣٤,٨ مليون دولار خصص منه ٦,٢ من ملايين الدولارات لإنشاء الهياكل الصحية أو إصلاحها، والباقي للمعدات والمساعدة التقنية. وكانت المبالغ المخصصة للمجالات الأخرى في هذا القطاع على النحو التالي: اللاجئين: ١٤,٩ مليون دولار؛ المعونة الإنسانية: ٨,٣ مليون دولار؛ المحتجزون والمحتجزون السابقون: ٤,٥ من ملايين الدولارات؛ المرأة: ٥,٦ مليون دولار؛ حقوق الإنسان والمجتمع المدني: ٥٠٠ ٠٠٠ دولار؛ الشباب: ٣,٦ من ملايين الدولارات؛ الثقافة: ٦,٨ مليون دولار. وأنفق

الصحيين والاجتماعيين بشأن إساءة استعمال المخدرات وتخفيض الطلب عليها. وساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وزارة الصحة في وضع برامج تتصل بمنع حالات الإعاقة واكتشافها المبكر.

٤٢ - وكانت الأونروا نشطة جدا في قطاع الإغاثة والخدمات الاجتماعية، بما في ذلك تقديم المساعدة المادية والمالية إلى الأسر المعوزة، وتسجيل اللاجئين، والتشغيل في مخيمات اللاجئين، ورعاية مختلف المراكز المجتمعية. كما كان برنامج الأغذية العالمي نشطا في مشروع شبكة الأمان الاجتماعي الذي يضطلع به، وفي دعم صغار المزارعين وصائدي الأسماك، وفي منح دعم مالي إلى المنظمات غير الحكومية العاملة في القطاع الاجتماعي. وما برح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعمل مع السلطة الفلسطينية لوضع سياسات وممارسات ترمي إلى تخفيف حدة الفقر، كما قام بدعم نشر تقرير التنمية البشرية الثاني الذي يغطي الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩. وشاركت منظمة العمل الدولية في تنفيذ مشاريع التأهيل وتوليد الدخل للمحتجزين السابقين والمعوقين.

٤٣ - وفي مجال حقوق الإنسان، بدأت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في الاضطلاع بعمل مكثف مع ست وزارات لصياغة خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان، وواصلت تقديم مساعدات مادية وتقنية لتعزيز المؤسسات التي يتصل عملها بسيادة القانون وحقوق الإنسان. وما برحت اليونيسيف تشارك في مجموعة من أنشطة الدعوة، بما في ذلك إعداد ميثاق لحقوق الطفل وتدريب الاخصائيين الفنيين على اتفاقية حقوق الطفل.

٤٤ - وكان صندوق الأمم المتحدة للسكان، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا جميعها نشطة في

بما في ذلك، البرنامج الفلسطيني للعقاقير الأساسية، والتحصين، ومراقبة نوعية المياه، ومكافحة الأمراض، وتوفير معدات المختبرات والتدريب عليها. وبالإضافة إلى ذلك، ما برحت منظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان يعملان بصورة مكثفة من أجل إدماج خدمات الصحة الإنجابية في الرعاية الصحية الأولية. وتعتبر الأونروا هي أكبر مساهم من الأمم المتحدة في قطاع الصحة في الأرض الفلسطينية المحتلة (٢٣ مليون دولار في عام ١٩٩٩)، حيث تقوم بتشغيل ٥١ من مرافق الرعاية الصحية الأولية، وتعاملت مع نحو ٣,٥ مليون زيارة للمرضى في عام ١٩٩٩. وقدمت خدمات تأهيلية من خلال ١٣ عيادة للعلاج الطبيعي و ٦ وحدات للأمومة، أدمجت في المراكز التابعة لها في غزة. ووفرت الأونروا رعاية صحية ثانوية للسكان اللاجئين من خلال ترتيبات خاصة مع مستشفيات مختلفة، أو من خلال مستشفى قليلية المجهز بـ ٤٣ سريرا التابع للوكالة في الضفة الغربية. وواصلت الوكالة مشاركتها في مشروع إنشاء مستشفى غزة الأوروبي المجهز بـ ٢٣٢ سريرا، والذي يتوقع أن يبدأ علاج المرضى الخارجيين في تموز/يوليه ٢٠٠٠ والمرضى المقيمين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، وينتظر أن يعمل بكامل طاقته في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. وشملت مشاريع الصحة البيئية التي اضطلعت بها الأونروا إجراء تحسينات في شبكات الصرف والإصحاح والإمداد بالمياه والتخلص من النفايات الصلبة. وواصلت اليونيسيف ضمن أنشطتها العديدة المتصلة بالصحة دعمها لحملة التحصين الوطنية لتلاميذ المدارس، وكذلك لمشروع وزارة الصحة لتحسين الصحة بالمدارس، ولمشاريع صحة وتغذية المرأة، ووفرت نطاقا من المساعدات التدريبية والتقنية لوزارة الصحة والمنظمات غير الحكومية المحلية. ووفر مشروع المساعدة في مراقبة المخدرات التابع لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات تدريبا للاخصائيين

الخطة الإنمائية الفلسطينية لعام ٢٠٠٠ زيادات كبيرة في الميزانيات اللازمة للتعليم والصحة، مما يشير إلى أهميتهما للجهود الإنمائية الشاملة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن القطاعات الفرعية الستة الأخرى في هذا المجال، التي لم تغط جميعها بدرجة كافية في عام ١٩٩٩، هي مجالات تبرر زيادة الدعم لنجاح عملية التنمية.

#### دال - القطاعات الإنتاجية

٤٦ - تشمل القطاعات الإنتاجية الصناعة، والسياحة، والزراعة، والأنشطة المدرة للدخل التي يشترك فيها إلى حد كبير القطاع الخاص. وتعتبر السلطة الفلسطينية والجهات المانحة أن نشاط القطاع الخاص قد يكون المحرك الذي من شأنه أن يحفز الاقتصاد الفلسطيني. ويعتبر الدعم العام للقطاعات الاقتصادية أمراً حيوياً لتمكين المشاريع الخاصة من الإسهام في تنمية الاقتصاد الفلسطيني. بناء على ذلك، تود السلطة الفلسطينية أن تركز على الجهود الرامية إلى تهيئة بيئة تسمح للقطاع الخاص ببدء أنشطته، بينما تلبي الاحتياجات المالية لأنشطة القطاع الخاص بحد ذاتها من خلال الحصول على قروض. وتخصص نسبة ١٧ في المائة، أو ما يقارب ٧٦٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من مجموع ميزانية الخطة الإنمائية الفلسطينية لتنمية القطاعات الإنتاجية خلال فترة الخمس سنوات. والهدف الأساسي للقطاع الإنتاجي هو العمل بهدف التمكين من التصنيع. إلا أنه نظراً لما يلزم توفيره للتصنيع من هياكل أساسية، وحرية الحركة والتجارة ليصبح مصدراً اقتصادياً يعول عليه ونظراً للسنوات التي سيستغرقها تحقيق قدرة إنتاجية فعالة، فإن الزراعة ستظل، في غضون ذلك، القطاع الإنتاجي الريادي.

٤٧ - وقد مثلت الزراعة، على مر التاريخ، المصدر الأساسي للنشاط الاقتصادي بالنسبة للفلسطينيين. وفي السنوات الأخيرة، تم الأخذ بوسائل إنتاج أكثر فعالية

بمجال المرأة/تحقيق المساواة بين الجنسين. ويقوم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بتنفيذ ثلاثة مشاريع تستهدف تنمية قدرات المرأة في مجال مباشرة الأعمال الحرة، وتعزيز دور المرأة في التنمية، ووضع خطط للنهوض بالمرأة، ضمن أهداف أخرى ذات صلة. وفي إطار الأنشطة التي يضطلع بها صندوق الأمم المتحدة للسكان الموجهة نحو الصحة الإنجابية، شارك الصندوق في دعم المراكز النسائية التي تقدم مختلف أنواع المشورة، وزيادة الوعي بالقضايا المتعلقة بتحقيق المساواة بين الجنسين، وفي تنقيح عنصر صحة المرأة والتثقيف الصحي في الخطة الصحية الاستراتيجية الوطنية (١٩٩٩-٢٠٠٣). ويواصل البرنامج الإنمائي الدعوة إلى تحقيق المساواة بين الجنسين من خلال أمور من بينها العمل على تحقيق تكافؤ الفرص في الخدمة المدنية. وواصلت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا دعمها لوحدة الإحصاءات المتعلقة بالجنسين وقدمت مساعدات تقنية إلى السلطة الفلسطينية لإعداد التقرير الوطني المتعلق بالنهوض بالمرأة في الأراضي الفلسطينية بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية. وما برح الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، في إطار برنامجه للإغاثة والتنمية، يوفر التدريب للمرأة من خلال مركز تقديم الخدمات التجارية التابع له وتمويل أنشطة توليد الدخل لمجموعات من النساء. ويضطلع البرنامج الإنمائي، من خلال مشروعه "شارك" بنشاط لتمكين الشباب من المشاركة والمساهمة في تنمية المجتمع الفلسطيني. كما قدم متطوعو الأمم المتحدة متطوعين في قطاع الشباب والتنمية المجتمعية القائمة على المشاركة.

٤٥ - وقد زادت ميزانيات الخطة الإنمائية الفلسطينية المخصصة للقيام بأعمال البناء والإصلاح في كل من القطاعين الفرعيين للتعليم والصحة زيادة كبيرة على مدى السنوات وتحتل مكاناً عالياً جداً في خطة العمل لعام ٢٠٠٠. وتعكس كل من خطة العمل لعام ٢٠٠٠ وميزانية

دولارات الولايات المتحدة. وكما هو مبين في الخطة الإنمائية الفلسطينية، تتمثل الأولوية الأولى في تنمية المجال الزراعي بسرعة، مع التمهيد لزيادة الأنشطة الصناعية خلال السنوات الخمس المقبلة. بناء على ذلك، تزداد الميزانية التي تخصصها الخطة للزراعة زيادة حادة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ بالمقارنة مع ميزانية عام ١٩٩٩، إلا أنها تنخفض بعد ذلك بالنسبة للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وتزداد ميزانيات التنمية الصناعية (التي تشمل المشاريع الصغيرة والمتوسطة) زيادة تدريجية على مدى فترة الخمس سنوات، من ٨ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٩ إلى ٧٩ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٣. وكانت الميزانية التي خصصتها الخطة للسياحة والمواقع الأثرية عالية بالنسبة لعام ١٩٩٩، ويعزى ذلك أساساً إلى مشروع بيت لحم ٢٠٠٠، الذي مثل أولوية ملحة في عام ١٩٩٩. وبلغ إجمالي ميزانية هذا القطاع ٩٧,٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وبلغ ما قدم فعلاً للزراعة ٨ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة، والمجال السياحة والآثار ١٨ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة وللتنمية الصناعية مليوني دولار من دولارات الولايات المتحدة وللقطاع الخاص ٦ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة: أي ٣٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لجميع القطاعات الفرعية.

٥٠ - ويغطي الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة في هذا القطاع المجالات الرئيسية الثلاثة ذات الأولوية وهي: الزراعة، والصناعة، والسياحة. وقد واصلت الأونروا توسيع نطاق برامجها المدرة للدخل والرامية إلى إيجاد فرص عمل وتنمية المبادرة بالأعمال الحرة من خلال توفير الائتمانات الصغيرة لتمويل المشاريع الصغيرة. وقد أصبحت هذه البرامج من أكبر موردي الخدمات المالية لقطاع المشاريع الصغيرة في الأرض الفلسطينية المحتلة. وتقوم اليونيدو بإنشاء مشروع

وكفاءة وتم إحراز قدر من المنجزات الهامة. ويتعين الآن تدعيم هذه التكنولوجيات وتوسيع نطاقها من أجل تحقيق أقصى قدر ممكن من الفعالية والفائدة بالإضافة إلى الحاجة إلى استصلاح الأراضي، التي أهملت خلال سنوات الاحتلال العديدة، وذلك بصورة أساسية من أجل استغلالها زراعياً. ويمثل الأمن الغذائي أيضاً مجالاً يتسم بالأولوية، إذ أنه في خلاف ذلك سيضطر السكان الفلسطينيون إلى الاعتماد على إسرائيل لتلبية احتياجاتهم الغذائية الأساسية. وبناء على ذلك، تعتبر الزراعة أولى الأولويات في هذا القطاع تليها الصناعة، التي ستصبح الأولوية الأولى حالما يستحدث إطار العمل اللازم للتشغيل التام وتصبح الزراعة قطاعاً فرعياً أكثر استقراراً.

٤٨ - وضمن قطاع الصناعة الفرعي، تعطى الأولوية لتنمية المناطق الصناعية، التي من المتوقع أن توجد كل منها نحو ٢٠.٠٠٠ فرصة جديدة للعمل. وستظل السياحة عنصراً محتملاً من العناصر المساهمة في النمو الاقتصادي. إلا أن هذا القطاع الفرعي سيظل يتعرض لمشاكل إلى أن تتحقق حرية الوصول إلى محافظتي الضفة الغربية وغزة ومغادرتها وأن يكون بإمكان الزائرين التحول في جميع المناطق الفلسطينية دون عائق. مع ذلك، فإن ما يلزم من هياكل أساسية وإطار عمل لإقامة قطاع سياحي فرعي قوي يمكن توفيره في السنوات القليلة المقبلة تحسباً لتوفر بيئة من شأنها أن تساعد بدرجة أكبر في تعزيز السياحة. وهذا ينطبق أيضاً على حفظ المواقع الأثرية في إطار هذا القطاع الفرعي.

٤٩ - وتحدد الخطة الإنمائية الفلسطينية الاحتياجات في هذا القطاع لعام ١٩٩٩ على النحو التالي: الزراعة: ٧,٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة؛ التنمية الصناعية: ٨ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة؛ السياحة والمواقع الأثرية: ٦٩,٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة؛ المجالات الأخرى: ١٢,٨ مليون دولار من

التدريبي في مجال الدبلوماسية التجارية المشار إليه أعلاه، ودعم تنمية المبادرة بالأعمال الحرة. واضطلعت منظمة العمل الدولية بعدة مشاريع، بما في ذلك برنامج العمالة الفلسطينية.

٥٢ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، اضطلعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا مع وحدة التخطيط الفلسطينية ببرنامج تدريبي في مجال المسائل والسياسات الزراعية. وأعدت وثيقتان لمشروعين ومقترحان لهذا القطاع الفرعي. واستمرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مشروعها لمكافحة ذبابة فاكهة البحر الأبيض المتوسط. وواصل برنامج الأغذية العالمي دعمه لصغار المزارعين في غزة، ودعم أيضا مشروع لاستصلاح الأراضي، بفضل خدمات الإغاثة الكاثوليكية وبالمشاركة مع ٧٢٠ أسرة. ومن بين الأنشطة الأخرى ذات الصلة، واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنشطته المتصلة باستصلاح المراعي التي تدهورت نوعية أراضيها، مما نتج عنه إصلاح أراض زراعية وتوليد فرص العمل لآلاف الفلسطينيين العاطلين عن العمل. وواصل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية توفير الدعم إلى مجموعة من الأنشطة الزراعية من خلال برنامجه للإغاثة والتنمية وبرنامجه لإدارة الموارد الطبيعية القائمة على المشاركة. وواصلت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بناء القدرات في إطار مشروع تحليل وتخطيط السياسات الزراعية، وتعترم الاضطلاع بأربعة مشاريع أخرى ذات صلة بعد الحصول على التمويل اللازم.

٥٣ - وقد بدأ متطوعو الأمم المتحدة العمل على إنشاء فريق من المتطوعين لحفظ التراث الثقافي الأثري، بتعيين مهندس وطني ومهندس دولي. وترأست اليونيسكو خطة العمل الطارئة لبيت لحم في عام ٢٠٠٠، وفتحت المجال لتعزيز زيارة الأماكن المقدسة والسياحة الثقافية في فلسطين. علاوة على ذلك، شملت مشاريع برنامج تقديم المساعدة إلى

بعنوان "برنامج الدعم المقدم من اليونيدو إلى الصناعة الفلسطينية"، الذي يمر حاليا بمرحلة تحضيرية ويشمل تنظيم جولة دراسية إلى تونس يقوم بها ممثلون عن وزارة الصناعة وتعيين خبراء وطنيين. وسيشمل البرنامج إنشاء برنامج لتحسين الصناعة على أساس نموذجي، ويتألف البرنامج من مختلف الأنشطة الرامية إلى بناء القدرة في وزارة الصناعة والقطاع الخاص. وقد مول مركز التجارة الدولية مشاركة مركز التجارة الفلسطينية في أربعة اجتماعات نظمت في المنطقة للبائعين والمشتريين، في إطار من برنامجه الإقليمي. واضطلع مركز التجارة الدولية أيضا ببعثة إلى المناطق الفلسطينية في آذار/مارس ٢٠٠٠ من أجل إرساء قواعد مشروع يركز على تنمية مشاريع الأعمال الحرفية والاستغلال التجاري للمنتجات الحرفية. ويتم وضع الصيغة النهائية لوثيقة مشاريع وتم تحديد المجالات ذات الأولوية للتعاون التقني في هذا المجال وغيره من المجالات. وفي أيار/مايو ٢٠٠٠، اضطلع ببعثة أخرى لمواصلة تقييم احتياجات وإمكانيات الأوساط التجارية الفلسطينية.

٥١ - وقام معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنظيم برنامج تدريبي مشترك في مجال الدبلوماسية التجارية لصالح السلطة الفلسطينية. وتألف هذا البرنامج من ثلاث دورات وندوة رفيعة المستوى. ويواصل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة مشروعه مع وزارة الشؤون الاجتماعية المعنون "تنمية المبادرة لدى المرأة في غزة (١٩٩٧-٢٠٠٠)". وتشمل أهداف هذا المشروع زيادة مشاركة المرأة في القطاع الخاص وكفالة رفع مستويات الدخل. ويواصل الأونكتاد دعم مجموعة متنوعة من أنشطة التعاون التقني خلال فترة تنفيذ المشاريع، بما في ذلك إجراء دراسة جدوى تتعلق بمنطقة صناعية في نابلس؛ وتعزيز الكفاءة التجارية في مجموعة متنوعة من المجالات، والبرنامج



أخرى على حد سواء، مع الإحاطة علما بالاتجاهات المعتمدة وكيفية تلبية الاحتياجات ذات الأولوية. وبصورة عامة، تواصل إحراز تقدم في معالجة الأولويات الملحة والأكثر أهمية التي تواجه السلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني. ومن الضروري توفير المزيد من الدعم لتلبية احتياجات الإنسان الأساسية. كما يلزم توفير الدعم التقني والمالي لتحسين البيئة المادية والهياكل الأساسية، بما في ذلك المياه، والطاقة، والنقل. ويلزم مواصلة تدعيم المؤسسات والموارد البشرية للتصدي لهذه التحديات. وقد اضطلعت السلطة الفلسطينية، بدعم من الأمم المتحدة والشركاء الدوليين الآخرين، بإصلاحات مؤسسية واقتصادية ومالية قد تستفيد أيضا من أي مساعدة تقدم لكفالة تنفيذها وقدرتها على التأثير.

٥٦ - وقد أصبحت عمليات التخطيط والخطط التي استحدثتها السلطة الفلسطينية أكثر فعالية في السنوات الثلاث الماضية، وقد أدى ذلك إلى زيادة توضيح الاحتياجات التي لم يتم تلبيتها وساهم في تبرير الأولويات الاستراتيجية. وتعمل الآليات الاستراتيجية المنشأة لتيسير الحوار والتنسيق بين السلطة الفلسطينية والجهات المانحة على قدم وساق ويقدم مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص، الدعم بالتعاون مع البنك الدولي وغيره من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة.

٥٧ - وخلال السنة الماضية، واصلت منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة القيام بدور هام وخاص دعما للشعب الفلسطيني. وواصل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي العمل على نحو يكمل عمل الشركاء الآخرين في المجتمع الدولي وقدم مساعدة ضخمة ثنائية ومتعددة الأطراف. وثمة عدد متزايد من المبادرات فيما بين هيئات الأمم المتحدة لتنسيق برامج النشاط. وتتولى الأونروا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إدارة برامج خاصة، وواسعة النطاق على

الشعب الفلسطيني التي اضطلعت بها اليونسكو ترميم القسفساء وتوفير التدريب في مجال حفظ التراث الثقافي. وعقدت منظمة الأمم المتحدة للبيئة، من خلال مكتبها الإقليمي لغربي آسيا، مجموعة من حلقات العمل الإقليمية بشأن مسألتَي التجارة والسياحة شارك فيها ممثلون عن السلطة الفلسطينية.

٥٤ - وفي عام ١٩٩٩، بلغت المدفوعات في القطاع الإنتاجي ٣٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، بالمقارنة مع الاحتياجات البالغة ٩٧,٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وتمت تغطية النفقات المتعلقة بالزراعة تغطية جيدة نسبيا، إذ بلغت المدفوعات ما يقارب ٧ ملايين من دولارات الولايات المتحدة بالمقارنة مع الميزانية المخصصة لها في الخطة الإنمائية الفلسطينية والبالغة ٧,٥ ملايين من دولارات الولايات المتحدة. أما المدفوعات المتعلقة بالتنمية الصناعية والبالغة مليوني دولار من دولارات الولايات المتحدة، فقد كانت دون الميزانية المخصصة لها في الخطة والتي تزيد عن ٨ ملايين من دولارات الولايات المتحدة. ومع أن حصة السياحة والآثار كانت إلى حد بعيد أكبر نسبة مما قدم في هذا القطاع (١٨ مليون من دولارات الولايات المتحدة)، فإن قيمتها كانت دون الميزانية المستهدفة البالغة ٦٩,٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. أما المدفوعات المتعلقة بالقطاع الخاص، والمدرجة في الخطة تحت بند "مشاريع الدعم الأخرى"، فقد بلغت ٦ ملايين من دولارات الولايات المتحدة بالمقارنة مع مبلغ ١٢,٨ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة المدرج في الميزانية لهذه الفئة.

## رابعاً - الخلاصة

٥٥ - أبرز هذا التقرير تطور المساعدة المقدمة إلى الأرض الفلسطينية المحتلة وشعبها من جانب الأمم المتحدة ومصادر

التوالي، وفقاً للولاية المسندة إلى كل منهما. وتقدم صناديق وبرامج أخرى والعديد من الوكالات المتخصصة بمنظومة الأمم المتحدة مساهمات قيمة تستجيب لأولويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية بصورة مبتكرة.

٥٨ - ومن الواضح أنه تمت تلبية العديد من الاحتياجات، وأن تدعيم قدرات السلطة الفلسطينية على التخطيط ووضع السياسات، وقد استخدمت الخطة بصورة متزايدة للتأثير على الاتجاه الذي يتخذه المانحون فيما يقدموه من مساعدة. إلا أن الافتقار إلى المساعدة الكافية في بعض من القطاعات/القطاعات الفرعية ذات الأولوية قد أدى إلى تسجيل تأخير في العملية الإنمائية المقررة في مجالات حيوية. وفي سياق التعاون الإنمائي، ينبغي مواصلة النظر في تلبية الاحتياجات ذات الأولوية: النظر، من الناحية النقدية، فيما إذا كانت الأموال المتاحة موجهة، كما ينبغي، نحو تلبية الاحتياجات والأولويات المستهدفة والمبينة في الخطة الإنمائية الفلسطينية، والنظر، بالنسبة لتبادل المعلومات والتعاون بين المانحين، في تعزيز التكامل وتجنب الازدواجية. بناء على

٥٩ - وقد ساهمت المساعدة الضخمة المقدمة من المجتمع الدولي في التقدم المحرز في تنمية الأرض الفلسطينية المحتلة، إذ بلغ مجموع الأموال المقدمة فعلاً بين عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٩ ما يقارب ٢,٧٥ من بلايين دولارات الولايات المتحدة. وفي الوقت نفسه، يساورني القلق إزاء الاتجاه نحو الانخفاض الذي تسجله الالتزامات والمدفوعات الجديدة المتعلقة بالتعاون الإنمائي بالرغم من الاحتياجات الحالية الاستثنائية والتحديات التي سيتعين التصدي لها في المستقبل. وإن الظروف، والافتراضات، والضرورات التي تؤثر في الأرض الفلسطينية المحتلة ستظل تتطور خلال الفترة المقبلة. وإني أدعو المجتمع الدولي إلى توفير الموارد اللازمة وإبداء المرونة فيما يقدمه من دعم للبرامج الإنمائية المضطلع بها لصالح الشعب الفلسطيني.



## الخطة الإنمائية الفلسطينية: القطاعات ذات الأولوية

الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية	الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية	بناء القدرات المؤسسية	الهياكل الأساسية وإدارة الموارد الطبيعية
القطاعات الإنتاجية	التعليم	التنمية المؤسسية	المياه والمياه المستعملة
الزراعة	الصحة	القانونية والتنظيمية	النقل
الصناعة	المرأة	إطار العمل	البيئة
السياحة والموارد الأثرية	المشاريع المتعلقة بالشباب	تعزيز الديمقراطية	النفائات الصلبة
مشاريع الدعم الأخرى	المشاريع الثقافية	الشرطة	الاتصالات السلكية واللاسلكية ونظم المعلومات
	حقوق الإنسان والمجتمع المدني		الطاقة
	المعونة الإنسانية		الإسكان
	المحتجزين والمحتجزين السابقين		الهياكل الأساسية العامة
	مخيمات اللاجئين		المشاريع الاستراتيجية والوطنية

## المرفق الثاني

### جهاز الأمم المتحدة الإنمائي في الأرض الفلسطينية المحتلة

المنظمة العالمية للسياسة	المنظمة الصحية العالمية	برنامج الأغذية العالمي	الاتحاد البريدي العالمي	منطوقو الأمم المتحدة	وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى	معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث	صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	منظمة الأمم المتحدة للطفولة	صندوق الأمم المتحدة للسكان	منظمة الأمم المتحدة للبيئة	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	مؤسسة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان	مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة	الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية	مركز التجارة الدولية	المنظمة البحرية الدولية	منظمة العمل الدولية	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	منظمة الطيران المدني الدولي	البنك الدولي للإنشاء والتعمير	وكالة الدولية للطاقة الذرية	منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	
																											القطاع ١-المياكل الأساسية وتنمية الموارد الطبيعية
	X				X					X	X	X	X									X					المياه والإصحاح
	X				X			X			X	X	X									X			X	X	البيئة
			X	X	X					X	X		X									X	X			X	المياكل الأساسية العامة
																X											الاتصالات السلكية واللاسلكية
																							X			X	الطاقة
												X	X					X		X							النقل
																											القطاع ٢-بناء القدرات المؤسسية
	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	التنمية المؤسسية والحكم

E/2000/95
-----------

المنظمة العالمية للسياحة	X		
منظمة الصحة العالمية			
برنامج الأغذية العالمي			X
الاتحاد البريدي العالمي			
مطوعو الأمم المتحدة	X		
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى			
معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث	X		
صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة			
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	X		
منظمة الأمم المتحدة للطفولة			
صندوق الأمم المتحدة للسكان			
منظمة الأمم المتحدة للثروة والعلوم والثقافة		X	
منظمة الأمم المتحدة للبيئة		X	
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	X	X	X
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	X		
مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان			
مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة	X		
الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية	X		
مركز التجارة الدولية	X		
المنظمة البحرية الدولية	X		
منظمة العمل الدولية		X	
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية			X
منظمة الطيران المدني الدولي	X	X	
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	X		
الوكالة الدولية للطاقة الذرية			
منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة			X
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	X		
إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية			
		التجارة والاستثمار	
		السياحة والتراث الثقافي	
		الزراعة	